



يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد  
أوتى خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب

الله  
١٣١٥

فمن عبدي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه  
أولئك الذين مداهم الله أولئك هم أولو الألباب

قل عليه الصلاة والسلام: إن الإسلام صوي و «منارا» كمنار الطريق

٢٩ ربيع الآخر ١٣٣٦ - ٢٢ الدلو (ش ٢) ١٢٩٦ هـ ١١ فبراير ١٩١٨

## فَتَاوَى الْمَبْنَى

فصحا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، اذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل أن يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله ( وظيفته ) وله بمد ذلك أن يرمز الى اسمه باخروف أو يعبر بماشاء من الألقاب ان شاء . وانا نذكر الاسئلة بالترتيب غالبا وربما قدما متأخرا لسبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه . وربما أجبنا غير مشترك لمثل هذا، ولان مضي على سؤاله شهران أو ثلاثة أن يذكره مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر صحيح لا عفا له

﴿ حكم التصوير و صنع الصور والتماثيل واتخاذها ﴾

تابع لما في الجزء الخامس

﴿ ملخص ما تقدم من الاحاديث والآثار وأقوال العلماء في شرحها وفقها ﴾

أما الاحاديث فتلخص في سبع مسائل

- ( ١ ) ان المصورين يمدون يوم القيامة ويكفون احياء ما صنعوا تمجيزا ووصفهم بالظلم الشديد اقصدهم مضاهاة خلق الله
- ( ٢ ) لعن المصور كما لعن الذين اتخذوا قبور انبيائهم مساجد وقال فيهم انهم كانوا يصورون الصالحين منهم ويصمونها في معاندتهم ووصفهم بأنهم شر الخلق
- ( ٣ ) انكار نصب الستور التي فيها الصور والتماثيل وهتكها أي ازالتها
- ( ٤ ) تعليل الانكار تارة بأننا لم نؤمر بكسوة الحجر والطين وتارة بكونها في المصلى تعرض للمصلي في صلاته وتارة بعدم دخول الملائكة بيتا فيه صورة أو كتاب
- ( ٥ ) اتخاذ الثياب التي فيها الصور وسائد ورافق واستعمال البي ( ص ) لها مع بقاء الصورة فيها كما صرح به في رواية الامام أحمد
- ( ٦ ) ان تغيير الصورة الحيوانية بما يصير به اسمه بالشجر كقطع رأسها يبيح اتخاذها . وفي معناه فتوى ابن عباس للمصور العراقي
- ( ٧ ) نقض اتصاليب وإزالتها

وأما الآثار عن الصحابة والتابعين في المسألة (فإنها) استعمال زيد بن خالد الصحابي للستر الذي فيه الصور وهو أحد رواة حديث « ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة الا رقما في ثوب » فهو لم يشترط ان يكون الثوب الذي فيه الصورة مهانا (ومنها) اتخاذ أحد أعظم أئمة التابعين القاسم بن محمد بن أبي بكر (رض) الحجة التي فيها تصاوير القديس والعنقاء ، وهو ربيب عمته عائشة الصديقة وأعلم الناس بمحدثها وفقهها وقد روى عنها حديث النمرقة

(ومنها) استعمال يسار بن عمير مولى عمر بن الخطاب (رض) وخازنه الصور في داره . وقد روى عن عمر وغيره وهو من الثقات كما قال ابن سعد وابن حبان (ومنها) صنع الصور في دار مروان بن الحكم أو سعيد ابن العاص وكل منهما ولي امانة المدينة وكانا من التابعين روى الشيخان عن الاول ومسلم عن الثاني وهو خير من الاول . وقد انتقد على البخاري روايته عن مروان وأجابوا عنه بأنه ثقة في الحديث وإنما ذنوبه عملية سببها السياسة أعاذنا الله من شرها وشر أهلها . وعمل مروان لا قيمة له في الاحتجاج الا أنه يدل على أن التصوير كان مستعملا في عصر الصحابة ولكن أبا هريرة أنكرا ما رآه في داره وكان من أعلم الصحابة بأحداث بني أمية وأخير بمضها قبل وقوعها . وكذلك أنكرا ابن عباس على المصور العراقي تصويره للحيوان وافتاه بتصوير النبات

وأما أقوال العلماء في شرحها وفقهها فمنهم من شدد فيه ومن خفف ، وأشهر المشددين من محققي الفقهاء في القرون الوسطى أبو بكر ابن العربي والنووي فقد جزما بتحريم التصوير مطلقا وان كان الاصل ان ما حل اتخاذه واستعماله حل صنعه وقال الاول : ان ما له ظل كالتماثيل ذات الاجسام يحرم اتخاذه بالاجماع ، وبين الحافظ ابن حجر ان حكاية الاجماع غير صحيحة لتصريح الجمهور بمحل لمب النبات اصحة الحديث بذلك ، ونقل عن القرطبي حكاية قولين فيما لا يتخذ للابقاء كتماثيل الفخار وجمل إلحاق ما يصنع من الحلوى بالفخار وبالمب النبات محل تأمل . وأقول ان تماثيل الحلوى التي تصنع بمصر في أيام الموالد أقل بقاء مما يصنع من الفخار لانها لا تلبث أن تؤكل وهي تؤخذ للاطفال كلعب النبات فالقول بمحلها أظهر من

القول بحمل ما يتخذ من الفخار ، وأما ، لا ظل له من الصور فخكيا في اتخاذه أربعة أقوال : ١ الجواز مطلقا ٢ المنع مطلقا ٣ تحريم ما كانت الصورة فيه تامة وجواز ما قطع رأسها أو تفرقت أجزاؤها ٤ جواز ما يمتن دون كان معظما كالمعلق . وقد رجحنا الثالث ورجح الحافظ ابن حجر الرابع .

وقد علم من هذا التفصيل كلام المحققين بالأجمال . ومن التفصيل فيه قول الحافظ : مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا إلا ان يكون على جدار ، ومذهب القاسم بن محمد بن أبي بكر ( رض ) ان ما لا ظل له لا بأس باتخاذه مطلقا فقد صح انه كان في بيته بمكة حجلة فيها تصاوير كما تقدم ، ومنه حمل أبي علي الفارسي الوعيد بمذاب المصورين على المشبهة الذين يعتقدون ان الله تعالى صوره كصور خلقه تعالى عن ذلك ، وجعل الحافظ ابن حبان حديث امتناع الملائكة من دخول بيت فيه صورة خاصا بالنبي (ص) وجعل بعضهم إياه خاصا بملائكة الوحي ومقتضاها انه انقطع ، وجعله الكثيرون خاصا بملائكة الرحمة ، وخصصه بعضهم بالصفة كما تقدم في ص ٢٢٩ ومنتهى التخفيف قول بعضهم ان الوعيد على تحريم التصوير خاص بمن كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاثان وأما الآن فلا . ورده ابن دقيق العيد كما قال الحافظ في الفتح

والتحقيق ان الاصل في الوعيد على التصوير قسمان أحدهما لا يتحقق الا بالقصد وهو مضاهاة خلق الله كما تقدم في الكلام على الحديث . وثانيهما لا يشترط فيه قصد علة الحضن وهو كما يؤخذ من حديث كنيصة الحبشة وبما صرح به المحققون من المتقدمين والمتأخرين في شرحه وشرح غيره هو سد ذريعة عبادة صور الانبياء والصالحين وغيرهم ومثله الوعيد على بناء المساجد على القبور لافرق بينهما البتة . فيأتي فيه ما قاله الحافظ في شرح الحديث من (باب بناء المسجد على القبر) من صحيح البخاري وهو كما في آخر ص ٢٣٥ من جزء المنار لماضي : وقد تقدم ان المنع من ذلك إنما هو في حال خشية أن يوضع بالقبر ما صنع أولئك الذين لعنوا . وأما اذا آمن ذلك فلا امتناع . وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سد الذريعة وهو هنا منتهج قوي اه

ويمكن أن يقال ان سد الذرائع مختلف باختلاف الازمنة وباختلاف أنواع الصور

ولما كانت التماثيل والصور المعظمة في الجاهلية تعظيم العبادة هي صور ذات الانفس اذن ابن عباس (رض) للمصور الذي استفتاه بتصوير الشجر وما لانفس له . ولما صارت صور ذات الانفس مجرد الزينة وزالت مظنة العبادة اتخذ بعض أئمة السلف بعض الصور في بيوتهم كآثار الصحابة الصور في ابوان كسرى . ولا تقول ان ذريعة تعظيم الصور تعظيم ديانة وعبادة قد زال في هذا الزمن وان علة التحريم انتفت كما قال من جعل التحريم كالمنسوخ لجملة خاصا بالعصر الاول ، اذ لا شك في أن تصوير الانبياء والاولياء وكل من يغلو في تعظيمه العوام أو اتخذ تماثيل لهم قد يفضي الى العبادة . كما رأينا نظير ذلك في تعظيم قبور الصالحين الذي جاء مصداقا للحديث الصحيحين « لتبمن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع الخ ولكن الناس شددوا في سد ذريعة عبادة الصالحين بتعظيم صورهم وتساهلوا في سد ذريعة عبادتهم بتعظيم قبورهم ببناء المساجد عليها والطواف بها والتماس جلب النفع ودفع الضر بالتمسح بها ودعاء من دفن فيها . ومن تأمل الاحاديث وآثار السلف في مسألة تشييد القبور وتجهيزها وحظر اتخاذها مساجد ووضع السرج والستور عليها ، ومسألة التصوير واتخاذ الصور بجمعها في البيوت والستور ونحوها - يتجلى له ان علة النهي عن الامرين واحدة ، ألا انها في القبور أشد وأهم ؛ وقد جمع الامر بازاتهما في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي الهياج الاسدي قال قال لي علي : ألا أبغضك على ما بعثني عليه رسول الله (ص) « أن لاتدع تمثالا الاطمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته » وفي رواية : أن لا أدع قبرا مشرفا الا سويته ولا تمثالا الا طمسته » باسناد الافعال الى ضمير المتكلم أي بعثني على أن لا أدع الخ . وطمس التمثال نحو صورته التي يشبه بها الحي ، ويحصل بتشويبه أو قطع رأسه دون ازالة عينه لان ذلك كاف في اخراجه عن صفة المعظم عبادة . وأما تسوية القبر فإزالة أميته لان المراد بها تسويته بالارض أي جملة مساويا لها . ولكن أجاز الفقهاء رفع القبور قدر شبر كما رفع الصحابة قبر النبي (ص) وصاحبه (رض) . وقدر بعض من رأى القبر الشريف من السلف ارتفاعه بأربعة أصابع ، نقله الحافظ في الفتح والظاهر انه اعتد به - وقال الشافعي في الام : بدأت الائمة بمكة يأمرن بهدم ما بيني . قل النووي ضد نقله في شرح مسلم ويؤيد

المهدم قوله « ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » اه  
وأما الخلف من العوام والحكام فخالفوا جميع الاحاديث والآثار في المسألة الاولى  
واكتنهم فلما يشددون المسألة الثانية الى أن عمت البلوى بها في هذا العصر فصاروا  
يتساهلون في أمر اتخاذ التصاوير لازينة وللانس بصور الاقربين والمحبين وصار العلماء  
يسمحون للمصورين بتصويرهم حتى أكار شيوخ الازهر وقضاة الشرع والمفتين، ولكنهم  
لا يزالون يشددون في صناعة التصوير نفسها على كثرة منافعها وشدة الحاجة اليها في  
غير ما تساهل الجمهور في اتخاذها من أعمالها

سأني بعض العلماء البصراء في طرابلس الشام مرة عن التصوير اذ قلت انه  
يعد الآن من أركان العمران والحضارة هل له فائدة يعتد بها شرعاً فان ما فتن به الناس  
من زينة التصاوير ليس بالامر الدافع الذي يرخص في هذه الصناعة لاجله ولو في غير  
ما نخشى عبادته أو تعظيمه تعظيماً دينياً؟ فقلت له لي البداهة ولم يكن قد سبق لي تفكر في  
عصر فوائد التصوير: إن له أنواعاً من الفوائد في حفظ اللغة وإيضاح كثير من العلوم  
والفنون وفي الاعمال العسكرية والادارية والسياسية وذكرته من الامثلة على ذلك ما يأتي  
(١) انا نرى في كتب اللغة أسماء كثيرة من الاشياء كالنبات والحيوان وغيرها

غير مفسرة بما يعرف به المسمى من لم يكن يعرفه باسمه ذلك بل يقولون حيوان  
مرفوف أو طائر معروف وصاحب القاموس المحيط يكتبني بحرف م الخزل من كلمة  
مرفوف وهذا تقصير كبير في حفظ اللغة، ولو وضعت صورة الشيء عند اسمه كما كان يفعل  
قدماء المصريين وكما تفعل نم الحضارة الآن لكان ذلك أحسن حفظ للغة ولا  
يفني عنه الوصف بالكلام لان بعض الاجناس تشابه فلا يسهل التمييز بينها بقول بل  
يتصور أو يتمذرو وصف أي جنس من اجناس الخلوقات وصفاً يمكن أن يعرفه به كل من سمعه  
(٢) يترتب على الجهل بأجناس بعض الحيوان جهل ما يتعلق بها من الاحكام

الشرعية كاحكام ما يجهل أكلها وما لا يجهل وأحكام جزاء الصيد على المحرم وغير ذلك  
الانسان والحيوان وفروع هذه العلوم قد عادت كثيرة في هذا العصر، ويتوقف  
ايضاح الحقائق فيها تأليفاً وتعليقاً على الصور التي تظهر بها جميع الاعضاء الظاهرة والباطنة

صحيحة ومر بضة فاتقان هذه العلوم يتوقف عليها

(٤) للتصوير فوائد عظيمة في الاعمال الحربية، فلا يمكن ان يتركه أو يقصر فيه أن يقاتل أعداءه بمثل ما يقاتلونه به ولا ان يمد لهم ما استطاع من قوة — فنها تصوير المواقع والطرق والبلاد والجيوش وما لديها من السلاح والخيصة، ومنها تصوير من يشبه في أمرهم ان يكونوا عيوننا وجواسيس وتقضي الحكمة ان يجملوا تحت المراقبة . ومنها تصوير من يحتاج الى تحقيق شخصيتهم لئلا يشبهوا بغيرهم ...  
(٥) للتصوير فوائد عند حكومات هذا العصر في الاعمال السياسية والادارية كأعمال الجواسيس وحفظ الامن وغير ذلك وتفصيل ذلك بطول .

لا يقال ان المسلمين يمكن ان يستغنوا عن صناعة التصوير في التعليم والتأليف والاعمال الحربية وغيرها كما استغنى سلفهم فان هذا بمثابة القول باستغنائهم عن سلاح هذا العصر ومراكبه البحرية والهوائية كما استغنى عنها سلفهم ، وانما كان يصح هذا التشبيه لو كان ما ذكر من المستحدثات موجودا في عصر السلف يستعمله خصومهم وهم يتركونه ولا يضرهم تركه . وهذا باطل لا يقول به أحد .

ولا يترتب على نوع ما من أنواع هذه التصاوير تفرغ الى عبادة غير مشروعة ولا الى تعظيم ديني ولا يقصد بشيء منها مضاهاة خلق الله — فإما ان يؤخذ فيها بقول من يجمل الوعد على التصوير خاصة بما ذكر من أول الامر كتصوير الصالحين ومن يخشى ان يفتتن الناس بصورهم واثيلهم وبما يقصد به مفسدة أخرى كالتعريض على المعاصي وهناك العورات ، واما أن يخص عمومها بأحكام الضرورة في بعضها وأحكام الحاجة التي تعد من المصلحة الراجحة في بعض آخر ، فان القاعدة في المحرم لذاته ان يباح للضرورة كأكل الميتة ولحم الخنزير، وفي المحرم لسد التريفة ان يباح للمصلحة الراجحة كرؤية الطبيب للعورات وأبدن النساء الاجنبيات عملا بقاعدة ارتكاب أذى الضررين .

فن عرض مسألة التصوير واتخاذ الصور على هذه القواعد الشرعية علم منها أن دين الفطرة، الذي قرن كتابه ووصف بالحكمة، ورفع منه الحرج والمسر عن الامة ، لم يكن ليحرم صناعة نافعة في كثير من العلوم والاعمال ، ويحتاج اليها في حفظ الأمن

وفنون القتال ، وإنما يحرم ما فيه مفسدة أو ما كان ذريعة إلى مفسدة ، ولا يبطل ان  
يقال ان أعمال المصورين في هذا العصر تضر بها الاحكام الخمسة - فاذا سألتنا رؤساء  
الحكام وكبار القواد وأركان الحرب والاطباء وغيرهم من علماء الفنون التي هي من  
فروض الكفايات عن صناعة التصوير الشمسي واليدوي فقالوا ان منها ما هو ضروري  
يترتب على تركه ضرر عظيم ، ومنها ما فيه مصلحة واجبة ، ومنفعة مجربة - فمقتضى  
الاصول والقواعد تكون واجبة في بعض تلك الضرورات والمصالح . ومستحبة أو  
مندوبة فيما دونها من المنافع ، ومباحة فيما لا يضر فيه ولا نفع ، ومكروهة فيما كان مظنة  
الضرر ، وقد يناقريها ما تكون فيه محرمة وهو ما حمل عليه النص ، فهذا ما أعلمه وأقومه  
من نصوص الشرع وقواعده في هذه المسألة وهو يؤيد ما نقلته عن بعض علماء السلف  
والخلف في التساهل فيها قولاً وعملاً ، والله أعلم

## رحلة الحجاز

### ٧

#### طواف الافاضة

بعد ذلك ركبت دابتي وقصدت مكة المكرمة فطلفت طواف الافاضة وهو  
طواف الركن الذي لا يتم الحج بدونه ، وفي أثناء طوافنا شرع أهل مكة في صلاة  
العبد ورأيت الأمير يصلي معهم مأموماً . وكان الرجال يصلون في الجهة الغربية من  
الكعبة المعظمة والنساء في الجهة الجنوبية وهن كثيرات جداً ، ثم سبنا بين الصفا  
والمروة وهو من أركان الحج وقد سمعت في هذه المرة ماشياً . وقد اختلفت الروايات :  
هل طاف النبي (ص) وأصحابه بين الصفا والمروة في حجة الوداع مرة أو مرتين ؟  
ففي حديث جابر عند مسلم أنهم طافوا بينهما مرة واحدة قبل هجرة ، وفي حديث  
عائشة أنهم طافوا مرتين أي عند التقدم وبعد طواف الافاضة ، ورجح المحققون من  
علماء الحديث رواية جابروا ان ما ذكر في حديث عائشة مدرج من كلام الزهري  
لا من كلامه . فذهب المحدثين ان السعي لا يتكرر ، ويقول كثير من الفقهاء ان  
لشكلك نيتك سعيًا لا يسقطه السعي بعد طواف التقدم ، وأن السعي العمرة لا يفني عن